

الثانية ٢٥ يونيو ١٩٩٥

في لقاء مع رجال الصحافة والإعلام

وزير العمل يحدد توجهات الوزارة خلال المرحلة المقبلة النهوض بالعملة الوطنية.. تطوير التدريب.. ربط التعليم بسوق العمل

كتبت - جمانة عواضة :



■ الشعلة يلقي كلمة بالمناسبة

دور القطاع الخاص في هذا الصدد
وان عليه ان يلحق برؤك التغيير
برتابة اسرع حيث ان نجاح اي
مؤسسة في المستقبل سيكون مرهوناً
بعمليات التدريب واعتمادها على
طاقاتها البشرية.

أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبد النبی الشعلة على ان اولويات الوزارة في مرحلة العمل القادمة تمثل في التأكيد على فعالية القوى العاملة الوطنية كفاءة وقدرة لتبسيير النظرية الخاطئة السائدة عن العامل البحريني والتركيز على عملية التدريب لتأهيل الشباب لدخولهم في سوق العمل وربط التدريب بمناهج التعليم.

سوف تحد من مكانة العامل البحريني والمافاضلة التي يلاجأ إليها البعض كما يستتيح فرصة للعامل البحريني في تحسين دخله بانتهاء هذه المنافسة، وان هذه المعادلة هي موضوع دراسة حاليا، كما تمت مناقشة وضع العمالقة السائنة المعروفة بتسمية الفري فيزا وأكده الوزير ان هذه الظاهرة هي ظاهرة ربع هامشي في الفترة المطروحة في الوقت الحاضر فقط سوف يتثنى قريبا.

وحوال لهم الهم الأكبر لوزارة العمل والشئون الاجتماعية وهو التدريب واعداد العمالة الوطنية لسوق العمل قال الوزير ان التدريب قضية كبيرة ويجري الان حساولة ووضع مفهومه ضمن انشطة الوزارة وربطه بعملية التعليم التي تم التنسيق بشأنها مع وزارة التربية والتعليم، مؤكدا على

ترفع من مكانة العامل البحريني مستشهدًا بالذكريات والخبرات الوطنية في المؤسسات والشركات والمصانع الكبرى في البلاد. وأضاف ان الوزارة تعي وجود احداث ومتغيرات تأتي بشكل متتابع وهي تستعد لها لتتمكن من بحث افق المستقبل بصورة شاملة عوضاً عن حصر الاهتمام في المضامين المطروحة في الوقت الحاضر فقط مثل قضية البحث عن عمل، ولذلك فإن الوزارة تعمل على المسار البعيد الذي وان خلق المزيد من فرص العمل لن يتثنى الا من خلال التنمية الاقتصادية والاستثمار والمشاركة وتناول اللقاء مجموعة من المضامين والمواضيع الهامة مثل قضية تنافس العمالة الوطنية والاجنبية التي قال ي شأنها ان رفع تكلفة العامل الاجنبي

وقال في لقاء مع رجال الصحافة والاعلام فندق المربداني مساء أمس لتبادل الآراء وتناول القضايا التي تخدمصالح العام ان كل ما تتناوله الصحافة المحلية من هذه القضايا يأخذ مكانه في قسم الدراسات والبحوث في الوزارة في الموضوع للدراسة والنظر في امكانية التجاوب والتفاعل بما يطرأ من آراء وقضايا، وأكد الوزير على فعالية العامل البحريني كفاءة وقدرة مشيرا الى ان الاعقاد السادس يعني ذلك هو اعتقاد مبني على غير اساس من الصحة وان شیوع هذا الاعتقاد وتعيمه يأتي من جهات معرضة لها صحة شخصية وأن الاستمرار على هذا التناول هو طريق نحو الوهم الذي يبيدو ان بعض الشباب قد وقع ضحية له، وان الواجب يحتم ان

سمو ولی العهد يستقبل وزير العمل والشئون الاجتماعية

استقبل صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولی العهد القائد العام لقوة الدفاع بديوان سموه بالرفاع أنس وزیر العمل والشئون الاجتماعية عبد النبی بدالله الشعلة وذلك للسلام على سموه ب المناسبة تعيشه في منصبه الجديد. وخلال المقابلة هنا صاحب السمو ولی العهد القائد العام حفظه الله عبد النبی الشعلة لملقا الغالية التي اولاهما اياه حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى متمنيا سموه له كل توفيق في اداء مهام عمله الجديد خدمة لهذا البلد العزيز. وقد اشاد وزیر العمل والشئون الاجتماعية بتوجهات وارشادات صاحب السمو ولی العهد له خلال المقابلة معتبرا عن شكره وتقديره لسموه حفظه الله على هذه التوجيهات القيمة التي ستكون حافزا له على بذل الجهد والعمل. حضر المقابلة الشیخ ابراهيم آل خليفة نائب رئيس دیوان سمو ولی العهد.



■ سمو ولی العهد في استقباله عبد النبی الشعلة

التدریب

يعتبر التدريب المهني أحد الأدوات الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لارتباط تنمية الموارد البشرية بسياسات الاقتصاد.

إذ لا يمكن تحقيق تقدم يذكر في الثانية مالم تتطور الامكانيات البشرية ويطلق العنان لها في الإبداع والكافأة الانتاجية.

ويؤكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبد النبي الشعلة على أهمية التدريب، حيث يقول في أحد تصريحاته الأخيرة بان «التنمية والتدریب عملية فنية يتم من خلالها تطوير نشاط الأفراد ضمن قدرات عملية متخصصة يساهمون فيها مباشرة في الانتاج، كما انها عملية سلوكية تهدف إلى التأثير في السلوك الاجتماعي للأفراد وتنمية القيم المطلوبة للعمل والانتاج (...).» وهم ما سوف تتطلع عليه توجهاتنا في التعامل مع التدريب وتنمية مواردنا البشرية في المرحلة المقبلة».

ولاشك ان هذا القول الصادر عن الرجل الاول في وزارة العمل المعنية بموضوعة العمالة، هو قول مطروح وتتفيد ما جاء في قوله يحتاج الى جهود كبيرة من الناحيتين المادية والمعنوية، ولا تقصر المسئولية على وزارة العمل وحدها بل ان هناك اطرافاً لها علاقة بالعملية الانتاجية لأبد وان يكون لها دور فاعل في تحقيق التوازن لخواص التنمية والتدریب والتوظيف.

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا: ماهي نسبة الكفاءة الانتاجية للعملة المحلية قياساً الى ساعات العمل؟

ان نظرة سريعة على المؤسسات العاملة في البلاد تعطي جواباً اولياً مفاده ان تبايناً موجوداً بين قطاع وآخر، ففي قطاعي المصارف والتامين، تشكل العمالة المحلية نسبة كبيرة، خاصة في البنوك التجارية، ولان هذين القطاعين يشكلان العمود الفقري لاقتصاد الخدمات المالية، اضافة لقطاع الاتصالات، فان الواقع المقدم الذي تحظى به البحرين في القطاع المصرفي قائم على جهود العمالة الوطنية بشكل اساسي، هذا القطاع الذي يشهد تطورات كبيرة وسريعة تحتاج الى مهارة مدربة وقادرة على مواكبة واستيعاب تقنية العمل واللحاق بالركب العالمي، وهذا فعلاً ما هو حاصل الان، حيث الكفاءة عالية بسبب التدريب المستمر، اذ يشكل المهد المصرفي احد مناصر نجاح البنوك الوطنية بسبب مخرجاته التدريبية المواكبة لاحتياجات العمل.

لكن قطاع الفندقة، وبالرغم من وجود مهد متخصص لتلبية احتياجات من العمالة، لا تزال البحرين فيه تشكل نسبة قليلة مقارنة بقطاع البنوك والاتصالات، فيما يواجه معهد البحرين للتدریب صعوبات كبيرة في توظيف خريجييه الذين تبقى نسبة مهمتهم عاطلة عن العمل. فماين يمكن الحال؟ هل في المواطن الذي اثبت جدارته في حقل المصارف والتامين والاتصالات التي تتمتع بكوادر محلية تتبعها مرحلة «الترنيت»، التي لا تزال جندينة في المنطقة؟ او في مكان آخر متتعلق بهم خاطئ، نسبة واسعة من القطاع الخاص التي هي مستعدة لجلب الاجنبي وتدریبه في موقع العمل، وغير مستعدة لتوظيف المواطن وتدریبه، الان الذي يعكس انحسار في المسؤولية الوطنية تجاه المجتمع، ويعكس ايضاً ضيق افق في التفكير المرحلبي الآتي الباحث عن الربح السريع.

ولمعالجة هذا الخلل القائم، لابد من المصارحة لكي يتحمل كل طرف مسؤوليته في وضع استراتيجية جديدة للعملة الوطنية، وحسب المعلومات المتاحة، فان مؤسسات القطاع الخاص تدفع ما نسبته ثلاثة بالمائة من اجمالي اجر العمالة الأجنبية الى وزارة العمل والشئون الاجتماعية ليذهب الى مخصصات تدريب البحرينيين، بينما تدفع - المؤسسات - ما نسبته واحد بالمائة من اجمالي اجر العمالة البحرينية للوزارة المذكورة، وهذه النسبة مضى على اقرارها سنوات طويلة، وتحتاج الان الى مراجعة شاملة بما يتطرق ومتطلبات المرحلة الراهنة.

ونرى بان نسبة الثلاثة بالمائة من اجر العمالة الاجنبية يجب مضاعفتها الى ستة بالمائة، بينما تبقى نسبة الواحد بالمائة من اجمالي اجر البحرينيين كما هي دون تغيير.

ماذا يعني هذا؟

يعني ان تكلفة العامل الاجنبي سوف تزداد وتفرض اعادة النظر في جلبه، خصوصاً اذا ما اعيد النظر في مسألة الخدمات المقدمة من الدولة مثل التعليم والبلديات، غير فرض رسم على العمالة الأجنبية ينفق على دفعها من قبل العامل نفسه او المؤسسة التي جلبته للعمل.

والخطوة الاخرى في معالجة الخلل القائم تكمن في تفعيل معاهد التدريب الحكومية الخريجين وفق خطة متكاملة تضعها اطراف العملية الانتاجية بعد دراسة وافية لمتطلبات السوق من العمالة.

وفي هذه الحال، فان التدريب المهني يصبح ضرورة ملزمة لاحتياجات الشواغر في سوق العمل، الامر الذي سيؤدي الى عملية الاحلال والجرة والتي هي موضوع حديثنا القادم.